انعكاسات التوجهات الدينية والحضارية في إيران وتركيا على صانع القرار الخارجي

-طموح التحول من الاقليمية إلى العالمية-

The implications of religious and civilizational trends in Iran and Turkey on the external decision-maker

–The ambition to move from regional to global-

طالب الدكتوراه/ ميلود وضاحي[1,2,3]، الأستاذ/ مسعود شعنان[1]

[1]جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

[2]مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي، جامعة الجزائر 3

[3]المؤلف المراسل: wadhahi.miloud@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/12/15 تاريخ القبول للنشر: 2021/02/18 تاريخ النشر: 2021/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: أ. د./ حبيب بوزوادة (جامعة معسكر) اللغة الإنجليزية: د./ نورة أبرسيان (جامعة بومرداس)

ملخّص:

تشكل السياسة الخارجية للدول الناشئة مثل إيران وتركيا تحديات كبيرة للقوى الكلاسيكية في العالم، إذ نجدها تمتلك من الإمكانات المادية والمعنوية ما جعلها تؤدي أدوارا وظيفية في بيئتها الإقليمية من خلال محاولة ملء الفراغ الذي تركته الأنظمة العربية والإسلامية بتقديم نموذج بديل لشعوبها، بحيث يصبح هذا الدور الإقليمي في منطقة إستراتيجية بالنسبة للعالم فاتحا لشهية إيران وتركيا من أجل تأدية أدوار أخرى تكون عالمية، وهذا بالاعتماد على المزاوجة بين ما تملكه من قوة وما تضعه كخطط بديلة لاستخداماتها (القوة بمفهومها الناعم)، إذ نجدها تتكيف مع بيئة تختلف عن تلك السائدة قبل نهاية الحرب الباردة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية؛ إيران؛ تركيا؛ البيئة الإقليمية؛ البيئة العالمية؛ البعد الديني؛ البعد التاريخي الحضاري.

Abstract:

The foreign policy of emerging countries such as Iran and Turkey poses great challenges to the classical forces in the world, as Iran and Turkey foreign policies possess material and moral capabilities which made them play functional roles in their regional environments. This is achieved by trying to fill the void left by the Arab and Islamic regimes and providing an alternative model for their people, so that this regional role opens the appetite of both countries to play other global roles. This is made possible by pairing between each power and what it sets

as alternative plans for its uses (strength in its soft concept), as it adapts to an environment that differs from the one prevailing before the end of the Cold War.

***Key words**: foreign policy; Iran; Turkey; regional environment; global environment; religious dimension; civilizational-historical dimension.*

مقدّمة:

لقد أسهم انتهاء الحرب الباردة في بناء العديد من التحولات على صعيد الساحة الدولية، وبالخصوص في مجال السياسة الخارجية، حيث فرضت دراسة هذه الظاهرة المعقدة الأبعاد على الباحثين تبني مجموعة من المقاربات تختلف عن تلك السائدة من ذي قبل، وذلك من أجل الوصول إلى فهم جيد لسلوكات الوحدات الدولية قوية كانت أم ضعيفة، ويأتي الجدل القائم حول طبيعة النظام الدولي الجديد من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية من ضمن الأسباب الوجيهة لتسليط الضوء على التوجهات الخارجية لبعض الدول الصاعدة إقليميا، والتي لها من إمكانات القوة ما يؤهلها للتأثير في مجريات الساحة الدولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث نجد في مقدمة هذه الدول كل من إيران وتركيا كوحدات مصنفة في خانة الدول الناشئة لها من الطموح الإقليمي والعالمي ما يثير الكثير من التساؤلات في مجال السياسة الخارجية، باعتبار أنهما دولتان تحاولان ملء الفراغ في الساحة العربية والإسلامية بالتسويق لنموذج معين من خلال مجموعة من الوسائل والآليات الدعائية، ليصبح هذا الدور الإقليمي هو المدخل أو السبيل إلى التألق العالمي.

وعليه سنحاول في هذا المقال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة تدور في فلك إشكالية مفادها:

كيف ساهمت العقيدة الدينية والحضارية لصانع القرار الايراني والتركي في صياغة سياسة خارجية جديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟

وفي هذا السياق سيتم وضع الفرضيتين الآتيتين للاختبار:

- يساهم الفراغ الأيديولوجي عقب انتهاء الحرب الباردة في توظيف إيران وتركيا العامل الديني والحضاري
- تفرض البيئة الاقليمية والعالمية مجموعة من القيود والتحديات على صانع القرار الإيراني والتركي.

محاور المقالة:

- **المحور الأول:** واقع السياسة الخارجية في ظل البيئة الدولية المعاصرة
- **المحور الثاني:** سياسة إيران الخارجية (الواقع والرهانات)
- **المحور الثالث:** السياسة الخارجية التركية (الطموح والخلفيات)

المحور الأول:

واقع السياسة الخارجية في ظل البيئة الدولية المعاصرة

تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية، فمن خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، وهي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم ككل، وحسب الدارسين فإن وضع تعريف محدد للسياسة الخارجية تعتريه بعض الصعوبات نظراً لطبيعة الظاهرة المعقدة كونها تنتمي إلى بيئات مختلفة وبالتالي سياسات وتوجهات خارجية مختلفة، وهو ما يؤدي حتما إلى مطاطية مفاهيمية خاصة بهذه الظاهرة.

أولا: السياسة الخارجية وهلامية المفهوم

يُعتبر مفهوم السياسة الخارجية مفهوما فضفاضا ومتعدد الأبعاد يجعل الباحث في حيرة من أمره، فأيّ المفاهيم وأيّ التعاريف يتبنى في تحليله؟ وهذا يرجع إلى تعقد ظاهرة السياسة الخارجية سواء من الناحية النظرية بحيث نجدها تتداخل مع مفاهيم أخرى كالعلاقات الدولية والسياسة الدولية، أو من الناحية التطبيقية (الممارسة) التي تشتمل على العديد من المؤشرات والأبعاد قد تكون مضللة في الوصول إلى نتائج تعكس الواقع الفعلي للوحدات الدولية مما يجعلنا أمام تناقضات تزيد من صعوبة الإحاطة بحقيقة السياسة الخارجية للدول (سليم، تحليل السياسة الخارجية، 1998، صفحة 11).

إن الأبعاد المعقدة لهذه السياسات تدفعنا إلى الانتقائية أحيانا في اختيار الأسئلة المناسبة للحصول على إجابات موضوعية تعكس الحقيقة ولو جزئيا، فالمصالح القومية للدول تتفاوت من حيث الأولوية في ظل طبيعة السياقات الوطنية والإقليمية والعالمية، سواء تعلق الأمر بوضع الأهداف أو باختيار الوسائل والأدوات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، خاصة وأن إمكانات القوة كمفهوم قد تغير مقارنة بالعقود الماضية، حيث تسعى الدول إلى تجاوز الأساليب الكلاسيكية لتحقيق أهدافها دون الدخول في صراعات مكلفة، وذلك بالاعتماد على آليات جديدة تدخل ضمن المفهوم الذي جاء به جوزيف ناي المرتبط بالقوة الناعمة (مقلد، 2013، الصفحات 16-17).

وعليه فإن الإحاطة بكل الأبعاد في تعريف السياسة الخارجية قد يكون صعب المنال، الأمر الذي يجعل التعاريف تتعدد بحسب تعدد هذه الأبعاد، فنجد كل تعريف يحمل بعدا معينا يعكس توجه الباحث وبيئته المعرفية، ناهيك عن تعدد المناهج في دراسة قضايا السياسة الخارجية المعقدة وهنا يمكن أن ندرج تعريفا لروزناو هو الأكثر شمولا على حسب وجهة نظر الأستاذ سيد سليم وهو كالآتي : " السياسة الخارجية هي منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة مسبقا أو هي التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولة أو في تغيير الجوانب غير المرغوبة " (سليم، تحليل السياسة الخارجية، 1998، صفحة 11).

وفي نفس السياق وكتوضيح للتعريف الذي جاء به روزناو خاصة في الشق المتعلق بقوة التأثير في النسق الدولي تجدر بنا الإشارة إلى أن هناك تحولات مهمة في ممارسات هذه القوة في ظل التفاعلات الجديدة للنظام العالمي من حيث الفواعل والقضايا، بحيث أصبحت الدول بأمس الحاجة إلى إعادة النظر في الإستخدامات التقليدية للقوة ونخص بالذكر الدول الطموحة مثل إيران وتركيا لتقلد مكانة إقليمية وعالمية على حد سواء، فهذه الدول أصبحت تحاول إضفاء طابع المرونة على الأدوات الإقتصادية والعسكرية من أجل تحقيق أهدافها بأقل التكاليف بالإضافة إلى الإعتماد على الموارد الثقافية ذات الطابع الإمتاعي أو الترفيهي والتي لها أهداف غير مباشرة تخدم مصالح سياساتها الخارجية (جلال، 2019، صفحة 07).

ومن خلال ما سبق من توضيح حول مفهوم السياسة الخارجية يمكن القول أن هذه الأصول النظرية هي انعكاس لحقائق ومعطيات من واقع العلاقات الدولية السائدة في مرحلة تاريخية معينة، وهذا التصور يوضح لنا العلاقة الوطيدة بين أنماط الفكر والممارسة العملية، بحيث نجد العديد من المنظرين يرسمون أوهاما يعبرون من خلالها عن واقع إفتراضي لا حقيقي جعلت من بعض المفاهيم تكتسب درجة كبيرة من المرونة ويأتي في مقدمة هذه المفاهيم مفهوم السياسة الخارجية الذي أصبح يحدد بمجموعة من المتغيرات تعكس سمات الواقع الدولي الجديد.

ثانيا: النظام العالمي الجديد وجدل الأحادية القطبية

إن السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا هو: هل هناك قوة وحيدة تسيطر على النظام العالمي الجديد أم أن هناك فواعل أخرى تجعل من العالم متعدد الأقطاب؟ والإجابة عن هذا السؤال تدفعنا للإشارة إلى أن العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد شهدت تحولات جديدة تتعلق بتحدي بعض الدول الناشئة وكذا ظهور فواعل غير رسمية أطلق عليها مصطلح اللاعبون المعاندون في النظام الدولي، بحيث أصبح بعض هؤلاء اللاعبين وبالخصوص غير الحكوميين متمردين بفعل ما يقومون به من عمليات داخل دولهم أو عبر حدودها وذلك بما لايروق للقوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (فريديريك، 2012، صفحة 59).

وكتوضيح للفكرة السابقة تجدر بنا الإشارة إلى تحديد نوع القوة اقتصادية كانت أم عسكرية، وذلك حتى نتمكن من إصدار أحكام تحدد لنا طبيعة النظام العالمي الحالي، فالتنافس الدولي على تحقيق وتعظيم المصالح القومية حتما سيفضي إلى إعادة توزيع السلطات (الإقتصادية والسياسية) بين أمريكا الشمالية وأوروبا والصين وروسيا وبعض الدول الناشئة مثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا وتركيا وحتى إيران، بحيث نجد هذه الدول الناشئة تسعى إلى إعادة بناء نظام عالمي جديد وذلك في إطار محاولة الفصل بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإقتصادية ليتضح لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تصنف على أنها الدولة المتفوقة عسكريا (رغم وجود بعض الدول المنافسة) إلا أن سيطرتها على الجغرافيا الإقتصادية تظل محدودة، فالإتحاد الأوروبي على سبيل المثال يمثل أكثر من ثلث التجارة

العالمية ليس هذا فحسب بل إن الثقل الإقتصادي والمالي الذي تمتلكه الدول الناشئة يزداد بشكل كبير أيضا (ميلاني س و كارلوس ر، 2012، صفحة 39).

وفي هذا الصدد نجد التوقعات المستقبلية تشير إلى أن الإقتصاد العالمي سوف يشهد انقلابا بفعل هذه الدول الناشئة والمحددة بسبع دول (الصين، الهند، البرازيل، روسيا، إندونيسيا، المكسيك، تركيا)، ويمكن إضافة بعض الدول الإسلامية مثل إيران التي تلعب دورا إقليميا مهما تطمح من خلاله إلى البروز في الساحة العالمية وذلك رغم الحصارات المفروضة عليها، وعليه يصبح النمو الإقتصادي للدول مدخلا لأن تصبح فواعلا مهمة على الصعيد العالمي وهذا ما لمح إليه عضو الأكاديمية الصينية للعلوم سنة 2004 بأن هدف السياسة الخارجية الصينية هو وضع نظام عالمي جديد قد يسمح لنا بشغل مكانة ملائمة تمنحنا تأثيرا أكبر في الشؤون الدولية بشكل إيجابي دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فهي بذلك تُعبّر عن عدم رضاها عن النظام الحالي لا سيما فيما يتعلق بمسألة السيادة وتدعمها في هذا التوجه روسيا بمفاضلة عالم متعدد الأقطاب (ميلاني س و كارلوس ر، 2012، الصفحات 41-42).

ونافلة للقول يبقى التفوق الهائل لأمريكا والدول التي لها نفس التوجهات الأيديولوجية لا ينفي وجود قوى أخرى على الأقل اقتصاديا قد تكون مؤثرة على المستوى العالمي، ونذكر على سبيل المثال روسيا التي مازالت من بين الدول الأولى على الصعيد العسكري بالأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل، بحيث نجدها أحيانا تحاول استقطاب مجموعة من هذه الدول الناشئة حتى تؤثر على ميزان القوى، في حين أكدت التطورات الجديدة على صعود قوة أوروبية وأخرى يابانية بشكل خاص ناهيك عن تعاظم دور الصين في توجيه الصراعات الإقليمية باعتبارها عضوا في النادي النووي، فكل هذه العوامل والمتغيرات على صعيد بنية النظام العالمي تجعلنا نعتقد أن السمة الرئيسية لهذا النظام ستكون فوضوية وهذا التقدير تعززه العديد من المؤشرات في مقدمتها التنافس على المناطق الإستراتيجية في العالم لاسيما منطقة الشرق الأوسط (عادل، إشكالية الإسلام والحداثة، 2001، الصفحات 64-65).

ثالثا: الدور الإقليمي كمدخل لتعظيم المكانة العالمية

يعرّف النظام الإقليمي على أنه المستوى المتوسط بين الدولة والنظام الدولي محددا بمجموعة من المعايير المادية والمعنوية يأتي في مقدمتها التقارب الجغرافي والتجانس الثقافي والإجتماعي وكذا المواقف السياسية والسلوك الخارجي والإعتماد الإقتصادي المتبادل (إيمان، 2014، الصفحات 37-38). بناءا على هذا التعريف بودي الإشارة إلى أن الدول التي لا يمكن لها أن تكون فاعلة على المستوى العالمي دون التأثير في بيئتها الإقليمية وأخص هنا بالذكر بعض الدول الناشئة على رأسها إيران وتركيا التي تعتبران دولتان طموحتان لتقلد أدوارا عالمية من خلال التحكم في بيئتهما الإقليمية وذلك بناءا على مجموعة من الإمكانات المادية والمعنوية كالموقع الإستراتيجي والإرث التاريخي والحضاري لهما، بحيث تعول كل من إيران وتركيا على التجانس المهم للمناطق المجاورة وهو تجانس إسلامي بشكل مسيطر، بل يُعتبر هذا التجانس الأهم في أي منطقة نامية وذلك بسبب وجود علاقات وطيدة بين المجتمعات والدول الإسلامية الأقل

تصارعا، وذلك بفضل اتسامها بعناصر من التضامن ضد الآخرين وهذا على حد تعبير صمويل هنتغتون (بول، 2016، صفحة 142).

إن هذا التماثل الديني والتجانس اللغوي الواسع والثقافي قد أسهم بشكل كبير في الإنشغال بقضايا مشتركة معينة، خاصة عندما يجد أي قطاع من المجتمع العربي نفسه في صراع مع فاعل غير عربي وعلى هذا الوتر تعزف كل من إيران وتركيا بالتنافس الإقليمي على تقديم النموذج الأمثل للدول العربية والإسلامية في كل المجالات، فنجد إيران تعمل على تحسين صورتها الخارجية على أنها الدولة التي تقف في وجه المشروع الغربي في المنطقة الذي يحاول تقسيم المنطقة معتمدة في ذلك على العامل الديني والحضاري، بينما نجد تركيا هي الأخرى تسعى جاهدة لتقديم نفسها على أنها الصديق الوفي للدول العربية والإسلامية من خلال تبني نموذج معتدل يُعتبر هو الخلاص لهذه الدول من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية المتفاقمة (بول، 2016، صفحة 145).

فبالنسبة لتركيا فهي تسعى إلى ايجاد دور متميز لها في منطقة الشرق الأوسط مستخدمة في ذلك مجموعة من أدوات القوة الناعمة، بحيث ترغب أن تكون قوة اقتصادية تمثل المرجعية للدول العربية والإسلامية مما يؤهلها لأن تكون ضلعا من أضلاع المربع الإقليمي الذي يحقق الإستقرار والتوازن الإستراتيجي في المنطقة، والذي يضم مصر وإيران وإسرائيل، إذ تصبح تركيا هي الرابط بين العالم الغربي ومنطقة الشرق الأوسط بحكم عضويتها المزدوجة في حلف شمال الأطلسي ومنظمة الدول الإسلامية وكذا ازدواج انتماءاتها الحضارية الإسلامية والغربية (حقي، 2002-2008، الصفحات 10-11).

أما إيران فهي كذلك تحاول تعزيز دورها الإقليمي بحيث تعول كثيرا على دول العالم الإسلامي وبالدرجة الأولى دول الخليج العربي التي أصبحت قضاياه تدخل في صلب الإستراتيجية الإيرانية التي تقوم على بناء دور قيادي مهيمن وطارد لوجود أية قوى أخرى خارج المنطقة، وذلك وفق مقاربات إعادة بناء الثقة وتجاوز سوء الظن وتبادل الإتهامات بين طهران ودول مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما يُعبّد الطريق أمام المشروع الحضاري لإيران حتى تنتقل الفاعلية الإقليمية إلى لعب أدوار متقدمة على مستوى الساحة العالمية (جعفر، استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، 2013، صفحة 153)، وعليه نستنتج أن إيران وتركيا تبحثان عن مكانة عالمية من خلال الأدوار الإقليمية التي تؤديها في منطقة الشرق الأوسط وهذا بالإعتماد على إمكاناتهما المادية والمعنوية، فالموقع الجغرافي لإيران وتركيا يؤهلهما لأن يؤدوا أدوارا محورية في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

رابعا: العالم الإسلامي في مخبر صانع القرار الإيراني والتركي

تبلغ مساحة العالم الإسلامي حوالي 31.1 مليون كلم مربع تمثل أكثر من خمس مساحة اليابس في العالم تمتد في 57 دولة هي مجموع دول العالم الإسلامي بما يساوي حوالي ثلاثة أرباع مساحة قارة آسيا وأكبر من مساحة إفريقيا بـ 2 مليون كلم مربع، تمتد أراضي العالم الإسلامي من الشرق والغرب بمسافة تصل إلى 16 ألف كلم ومن الشمال والجنوب بمسافة 8 آلاف كلم، بحيث شكلت هذه الخاصية المتعلقة

بالمساحة فرصة لتنوع الجغرافيا والثروات البشرية والطبيعية جعلت منه محط أنظار العالم لا سيما القوى العظمى (حميد).

إلا أن هذا التحديد الجغرافي لا يعكس حقيقة مفهوم العالم الإسلامي، باعتبار أن تحديد هذه الكتلة مبني على الوجود الإسلامي في كل مناطق العالم سواء في إطار دول إسلامية أو غير إسلامية، فقد يكون المسلمون أغلبية في بلاد غير إسلامية ولا سلطة لهم ولا سيادة، وقد يكونون أقليات في أقاليم دول كبرى ولا كيان لهم بحيث لا يمنع هذا من اعتبارهم جزءا من العالم الإسلامي ودعمهم ونصرتهم وإشراكهم في قضايا أمتهم الإسلامية، ولعل هذا البعد في المفهوم هو الذي أكسب العالم الإسلامي أهمية في الساحة العالمية وجعل بعض الدول تهتم به في سياستها الخارجية ليصبح محورا أساسيا في زيادة قوتها ونفوذها ويأتي في مقدمة هذه الدول كل من إيران وتركيا اللتان تتنافسان على احتواء هذه الكتلة من العالم (بديع، 2013، صفحة 81).

إن الإعتماد على البعد الديني في تحديد مفهوم العالم الإسلامي أصبح يشكل مصدر إزعاج للغرب وعلى رأسه أمريكا التي تراه تهديدا مباشرا لأمنها القومي ومصالحها الحيوية، فالتطورات التي حدثت خلال العقود الأخيرة في الدول الإسلامية أثارت مجموعة من الموضوعات الجديدة في العلاقات الدولية مثل صراع الحضارات، الإهارب، الإسلام وحقوق الإنسان مما جعل العالم الإسلامي يشهد جملة من التطورات أهمها:

- استمرار الإنبعاث الإسلامي ووجود نوع من الصحوة في بعض الدول الإسلامية إلى حد الوصول إلى مراكز الصدارة مثل ماليزيا وتركيا بحيث أصبحت هذه الدول تشكل النموذج المفقود للدول الإسلامية الأخرى.

- تطور الجماعات الإسلامية ذات الفكر المعتدل وتصاعد أعمالها الدفاعية عن الإسلام خاصة في المجتمعات الغربية في حد ذاتها.

- انتصار الثورة الإسلامية في إيران ومحاولة تصدير هذا النموذج للدول الإسلامية بغية التصدي للمشروع الغربي في المنطقة العربية بصفة عامة والإسلامية بصفة خاصة (عادل، إشكالية الإسلام والحداثة، صفحة 65).

بناء على ما سبق نجد صانع القرار الإيراني يضع العالم الإسلامي ضمن أولوية الأولويات باعتبار النظام السياسي في إيران هو انعكاس لنظرية ولاية الفقيه التي تحدد إدارة العلاقات الإسلامية والدولية، فقد وضع عالم الدين آية الله الخميني هذه النظرية بناء على مجموعة من المبادئ حاول تطبيقها من خلال وصول الطبقة الدينية إلى المناصب العليا في السلطة، ويأتي في مقدمة هذه المبادئ العمل على وحدة العالم الإسلامي من أجل مكافحة الإمبريالية العالمية وعملائها مثل إسرائيل متخذة في ذلك شعار: "الإسلام هو الحل" والسبيل لإخراج المنطقة من المآزق السياسية ومن التخلف المتراكم طيلة العقود الماضية (جعفر، استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، صفحة 139).

وكتوضيح أكثر لمفهوم نظرية ولاية الفقيه استخدم الإيرانيون مفهوم "أم القرى" الذي يقصدون به وحدة العالم الإسلامي، هذا العالم الذي يشمل مجموع المسلمين وليس محل سكناهم فقط بحيث يصبح هذا المفهوم غير محدود جغرافيا، ومن شأن إيران أن تدافع عن الإسلام والمسلمين في كل التجمعات الدولية، إلا أنه في بعض الأحيان تم اختزال هذا المبدأ وتم تراجعه لصالح أيديولوجيات أخرى حيث يقول علي لاريجاني: "نحن لا نعد أنفسنا مسؤولين عن حل المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية لجميع مسلمي العالم وإنما نحن الأخ الطيب والقلب العطوف الذي يحترق قلبه عليهم ويساعدهم على قدر استطاعته، وباعتقادنا أن إعمار إيران هو أفضل أسلوب في الدعوة للإسلام، ولذلك نضع كل همنا وهاجسنا حول هذه المسألة" (جعفر، استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، الصفحات 566-567)، وكتعليق على قول لاريجاني يمكن أن نقول أن سياسة إيران الخارجية اتجاه العالم الإسلامي تعاني من الازدواجية في المعايير أو ما يصطلح عليه بثنائية الأيديولوجية والبراغماتية.

أما تركيا فتنظر إلى العالم الإسلامي على أنه السبيل لإعادة بناء مجد جديد تم افتقاده لسنوات، لكن بطريقة تختلف عن نظيرتها إيران، بحيث تحاول استخدام العمق الجيوسياسي الذي يمتلكه العالم الإسلامي من أجل تفعيل العناصر الإستراتيجية للعب أدوار متقدمة إقليميا وعالميا، خاصة وأن هذه الكتلة تُعتبر أكثر مناطق العالم تأزما، بحيث سيعمل هذا الوضع على فتح المجال أمام التأثير الإستراتيجي الدولي لتركيا بوصفها دول تقع ضمن هذه المنطقة بكل أبعادها، في حين يؤدي التغافل عن هذه المساحة إلى تراجع الدور الإقليمي لتركيا ومن ثمّ المكانة العالمية (داود، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، 2010، الصفحات 295-296)، إذ نجدها تعتمد على قوتها الذكية في علاقاتها مع دول العالم الإسلامي بحيث تقدم نفسها على أنها النموذج الأمثل والمعتدل خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 الذي يُحسب على التيار الإسلامي، إذ تتفاءل الدول العربية والإسلامية بأن تتكرر التجربة التركية ضمن سياقات أخرى طامحة بذلك الوصول إلى نفس التقدم الاقتصادي الذي أحرزته تركيا (زاهد، 2013، صفحة 228).

المحور الثاني:
سياسة إيران الخارجية (الواقع والرهانات)

لقد مثلت الثورة الإيرانية أول ثورة إسلامية ناجحة في العصر الحديث، وهي الحدث الذي كان له أكبر الأثر على سياستها الخارجية بسبب التغيير الحادث في داخل إيران وفي رؤية صانع القرار الإيراني لطبيعة علاقة دولته مع محيطها الإقليمي والدولي، ويُضاف إلى ذلك طبعا الموقع الجغرافي الإستراتيجي التي تتمتع به إيران.

أولا: أهمية الجغرافيا السياسية لإيران

تتمتع إيران بموقع استراتيجي متميز يؤهلها لأن تقوم بأدوار متقدمة على صعيد سياستها الخارجية، بحيث تطل على أهم ثلاث مسطحات مائية هي الخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط

الهندي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال، وتبلغ مجموع سواحل إيران البحرية 2524 كلم بنسبة 32.66 بالمائة من مجموع الحدود الكلية البالغة 5204 كلم، كما تعد إيران حلقة الوصل بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، وذلك باعتبارها دولة محاذية للإقليم العربي وتشكل معبرا بينها وبين آسيا الوسطى والقوقاز (الصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه لبنان 2005-2013، 2014، الصفحات 115-116).

يقول وزير الخارجية الإيرانية السابق علي أكبر ولايتي: "إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهمية، إن هذه المنطقة حيوية بالنسبة إلينا.. لا يمكن أن نكون لا مبالين حيالها"، فقد عبّر هذا الوزير على الأبعاد الإستراتيجية لجغرافية إيران وكيف يمكن لها أن توجه قرارات السياسة الخارجية الإيرانية، فنجد بحر قزوين كمحور مركزي للطاقة في العالم يُستخدم كورقة ضغط على إسرائيل وذلك بقطع الطريق لوصولها إلى الجمهوريات الإسلامية الخمس بحيث يصبح هذا الموقع الإستراتيجي لإيران هو من أهم محددات سياستها الخارجية خاصة عندما يتم الحديث عن خصوصية الجوار العربي وما يشكله من أهمية نفسية لصانع القرار الإيراني (المنعم، 2001، الصفحات 15-16).

فالموقع المتميز لجمهورية إيران وكذا ثرواتها الطبيعية يؤهلها لأن تكون دولة محورية في أي مشروع إقليمي أمني، سياسي أو اقتصادي بحيث تجاهل هذه القوة خطرا على استقرار المنطقة ككل، مما يعطل المصالح الحيوية للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال احتمال صدور ردود أفعال إيرانية غير حميدة لاعتبارات تتعلق بالتغيير الجذري الذي طال نظام الحكم في إيران، إذ أصبح نظاما إسلاميا يقدم نفسه كنموذج يختلف عن باقي نماذج الحكم الإسلامية الأخرى، بحيث يقف مناهضا للمشروع الأمريكي في المنطقة بناءا على مجموعة إمكاناته المادية والمعنوية (جعفر، استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، الصفحات 133-134).

ثانيا: الأهداف والخلفيات

لُخصت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في سبعة محاور رئيسية على حسب ما ورد في الدستور الإيراني وهي كالآتي:

- بناء علاقات مع الدول كافة.
- العمل على استقرار هذه العلاقات وتنميتها.
- دعم هذه العلاقات بما يخدم المصلحة الإيرانية.
- بناء وتوحيد العالم الإسلامي.
- حماية الأمن القومي وسلامة التراب الوطني.
- نشر مبادئ الإسلام ومواجهة الإستكبار العالمي.
- الدفاع عن الأراضي الإسلامية وحماية مصالحها (أحمد، 2012، صفحة 245).

يجرنا الحديث عن هذه الأهداف حتما إلى معالجة وعرض المبادئ التي وضعتها ثورة 1979 بحيث لا نكاد نفرق بين هذه الأهداف والمبادئ التي وضعها الخميني، فواقع السياسة الخارجية الإيرانية يوحي إلى عدم وجود فصل بين أهداف الثورة والدولة، بحيث نجد العديد من الباحثين في الشأن الإيراني لا يفصل بينهما (الصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه لبنان 2005-2013، صفحة 100).

وفي نفس السياق نجد أن الأهداف التي يضعها صانع القرار الإيراني هي في حقيقة الأمر ذات بعدين، داخلي يتعلق بجعل هذه الأهداف كوسيلة لتهدئة الأوضاع الداخلية من خلال تعبئة الجماهير للوقوف ضد المشروع الغربي في المنطقة، بحيث تنصب إيران نفسها كدولة إسلامية نموذج يجب أن يُحتذى به، أما البعد الخارجي فيبرز في المزاوجة بين الأيديولوجية والدين بغية توطيد العلاقات مع دول العالم عامة والإسلامي خاصة. وعليه يأتي سؤال مهم يتعلق بتحديد الأولويات ومدى ثباتها في تحديد العلاقات مع العالم الخارجي ويتحدد منطلق هذا التحليل من التساؤل التالي: كيف ترتب إيران أولوياتها في إقامة العلاقات مع الدول الأخرى؟ وما هي الدول التي تأتي على رأس هذه الأولويات؟ وما هي الظروف التي تتحكم في هذه العلاقات؟

وكإجابة عن هذا التساؤل نرى أن أولويات صانع القرار تُبنى على مجموعة من المحددات في مقدمتها الجغرافيا السياسية، بحيث تولي أهمية قصوى لدول الجوار خاصة دول الخليج العربي محاولة بناء علاقات جيدة معها، دون التغافل عن الظروف الزمنية والأوضاع الإقتصادية والسياسية لهذه الدول، بحيث تحاول طهران جعل هذه المنطقة كتلة معادية للتوجهات الغربية (إيزدي، 2000، صفحة 232). فتقوية الدور المركزي الإيراني مع دول الجوار يُعتبر مدخلا لأن تكون إيران دولة محورية في كامل العالم الإسلامي وذلك من خلال الإعتماد على البعد الأيديولوجي ومزاوجته بالبعد الديني، إذ نجد الإيرانيين يعتمدون بشكل كبير على المتغيرات التاريخية والدينية الحضارية من أجل تصدير النموذج الثوري إلى الخارج وتقديم الإسلام كبديل للأيديولوجيات الأخرى مثل الماركسية والرأسمالية (السموح، صفحة 100).

وخلاصة لما سبق تبقى أهداف السياسة الخارجية الإيرانية هي أهداف عقلانية في ظاهرها كباقي أهداف الوحدات الدولية الأخرى، على عكس ما تحمله من خلفيات تتعلق بالمشروع الإيراني الذي يتلخص في إعادة بعث الحضارة الفارسية وبناء إمبراطورية جديدة شعاراتها دينية وحضارية منمقة تهدف إلى كسب تعاطف الدول الإسلامية عن طريق توظيف مجموعة من الآليات على رأسها استخدام القضية الفلسطينية.

ثالثا: القيود العالمية لصانع القرار الإيراني

إذا ما جئنا إلى القيود التي تفرضها البيئة الخارجية لإيران على صانع القرار فإننا نجدها تنقسم إلى نوعين، يتمثل النوع الأول في القيود الإقليمية بينما تأتي القيود العالمية في النوع الثاني بحيث تختلف خصوصية كل بيئة عن الأخرى باعتبار وجود اختلافات وتباينات من حيث الزمان والمكان.

أ- **القيود الإقليمية:** نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- **الحرب العراقية الإيرانية:** لقد كشفت نتائج هذه الحرب على أن إيران هي التهديد الحقيقي للأمن الخليجي، وذلك في ظل التصريحات الواضحة بعد نجاح الثورة الإسلامية، بحيث يعتبر قادة الثورة دول الخليج هي دول تابعة لإيران مما دفع بمجموع هذه الدول (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، سلطنة عمان، قطر والبحرين) إلى إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي في مايو 1981، بحيث تشكل هذه الهيئة قيدا حقيقيا على سياسة إيران الإقليمية (حسن، 2008، صفحة 69).

- **الحرب الأمريكية على العراق:** لقد شكلت الحرب الأمريكية على العراق من وجهة نظر القادة الإيرانيين مجموعة من القيود بحكم أن العراق هي دولة مجاورة للجمهورية الإسلامية، بحيث يبدي صانع القرار تخوفه الدائم جراء هذه الحرب من الخيارات العسكرية التي يكررها القادة الأمريكيون، فقد صرح الرئيس السابق جورج بوش في العديد من المرات أن المواجهة العسكرية هي على الطاولة فيما يخص تعاملنا مع إيران بشأن برنامجها النووي، مما شكل مجموعة من الهواجس المتمحورة حول نوايا واشنطن اتجاه الجمهورية الإسلامية (حبيبة، 2009-2010، صفحة 112).

- **الصراع العربي الإسرائيلي:** تحاول إيران استخدام هذا الصراع كقوة ناعمة في سياستها الخارجية مع بعض الدول العربية، في حين نجد إسرائيل تحاول وقف الإستراتيجية الإيرانية في هذا المجال وتسوق إلى تنامي الخطر الإيراني في المنطقة، بحيث تحاول إحلال الصراع العربي الإيراني محل الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، إذا تعتمد في ذلك على واشنطن التي ترى المشروع الإيراني في المنطقة العربية هو تحد لها وكبح لمصالحها مما يجعل الإدارة الأمريكية تعمل على خلق العديد من الحروب بالوكالة ضد إيران، الأمر الذي قد يساهم في إضعافها والتراجع عن بعض القرارات الخطيرة في تصور صانع القرار الأمريكي مما يعطي الأسبقية لدولة إسرائيل في فرض منطقها الإقليمي (مناحي)

- **الصراعات الجديدة في الشرق الأوسط:** إن التنافس الحاد والحقيقي على النفوذ الإقليمي في الشرق الأوسط بين كل من إيران وتركيا والسعودية قد يضع مجموعة من القيود على سياسة إيران الخارجية خاصة في ظل تموضع روسيا في سوريا، بحيث تظهر العديد من التحالفات وتتعقد المصالح، فنجد السعودية بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بترتيبات عسكرية موازية لتلك التحركات الروسية موجهة بذلك رسالة إلى تركيا بأن الرياض هي الأقدر على فرض مكانتها السياسية على مستوى الشرق الأوسط وعلى مستوى العالم الإسلامي، ولعل التحالف العسكري الخليجي والعربي الذي أطلقته السعودية للدفاع عن الشرعية في اليمن ولضرب التمرد العسكري الحوثي لهو أكبر مؤشر على وجود قيود تدفع بصانع القرار الإيراني إلى مراجعة حساباته على المستوى الإستراتيجي وإعادة النظر في تقييم دورها في دعم حلفاءها في المنطقة من أجل بناء سياسة خارجية جديدة (نوح).

ب- **القيود العالمية:** تتمحور أهم هذه القيود فيما يلي:

- **انهيار الإتحاد السوفييتي:** لقد أدى انهيار الإتحاد السوفييتي إلى فقدان إيران فرصة المقاومة والمساومة التي كانت تتيحها لها القطبية الثنائية في عزل الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تواجه القوى الإقليمية الثورية، بحيث أدى هذا الإنهيار المفاجئ إلى فرض قيود دولية على سياسة إيران الخارجية، إذ كانت إيران تؤدي دورا إقليميا مؤثرا بالإعتماد على الأسس الأيديولوجية التي كان يوفرها الإتحاد، ولهذا نجد إيران تحاول تجاوز هذه القيود بإقامة علاقات جديدة مع روسيا الجديدة، فنجدها تبدي ارتياحا كبيرا بخصوص النفوذ الروسي في منطقة آسيا الوسطى الذي يمنع تركيا عضو الحلف الأطلسي من التوسع في تلك المناطق مما يعزز الأهداف والمصالح المشتركة بين البلدين روسيا وإيران (سرحان، 2012، الصفحات 47-48).

- **المشروع الأمريكي والحرب على الإرهاب:** يشكل المشروع الأمريكي في المنطقة العربية بحجة القضاء على ظاهرة الإرهاب خطرا حقيقيا على الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تصنف كدولة رئيسية في محور الشر باعتبارها داعمة للجماعات الفلسطينية المتشددة، بحيث تبقى الرموز الدينية في إيران هي المحدد الرئيس في توجهات إيران الخارجية اتجاه الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا مما جعل طهران تعاني من الحصار التام اقتصاديا وتكنولوجيا يحتم عليها تغيير مسار سياستها الخارجية وذلك بالتكيف مع النظام الإقليمي الناشئ في الشرق الأوسط (سريع، 2005، الصفحات 198-199).

المحور الثالث:
السياسة الخارجية التركية

شهدت السياسة الخارجية التركية خلال فترة قياسية تحولات يمكن وصفها بالجذرية أو حتى بالإنقلاب الدبلوماسي، على صعيد تطبيع وتطوير علاقاتها مع مستوى دول الجوار والإقليم أو حتى على المستوى الدولي خاصة في العقد الأول من الألفية الثالثة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

أولا: عوامل القوة في السياسة الخارجية التركية

تتعدد إمكانات القوة لدى الجمهورية التركية وتتنوع بين الصلبة والمرنة حيث سنحاول التطرق إلى أهم هذه الإمكانات والتي تتعلق بالجغرافيا والمتغيرات الإقتصادية باعتبار هذين المتغيرين من أبرز المتغيرات التي تُدرس في تحليل السياسة الخارجية للدول.

- **البنية الجغرافية:** توصف تركيا على أنها دولة تائهة جغرافيا باعتبار وقوع جزء منها في آسيا والجزء الآخر في أوروبا، حيث يصل بينها ثلاثة أقاليم رئيسية هي الشرق الأوسط، البلقان والقوقاز، تبلغ مساحتها 780580 كلم مربع وتحيط بها ثماني دول هي: سوريا، العراق، إيران، أرمينيا، جورجيا، بلغاريا، أذربيجان واليونان، إذ تشكل الطبيعة الجغرافية تنوعا كبيرا أهمها جزر ومضائق البوسفور والدردنيل وأنهار دجلة والفرات وسيحون وجيحون وسقاريا ومندريس وجديز مما أكسبها موانئ ذات أهمية استراتيجية تنفح على البحر الأوسط ومرمرة وإيجة والمتوسط (سعيد، 2009، الصفحات 117-118).

- **البنية الإقتصادية:** إذا ما نظرنا إلى الإقتصاد التركي بنظرة ماكراوية (Macro-économique) فإننا نجده اقتصادا يعاني أحيانا من أزمات خطيرة جراء الديون والتضخم والبطالة وضعف الإستثمارات، خاصة في العقد الأول من القرن الحالي، وهذا راجع لأسباب عدة تتعلق بارتفاع معدلات الإنفاق على خدمات التعليم والتسلح، الأمر الذي جعل الأتراك يرون أن علاج هذه الأزمات هو التعاون مع الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المؤسسات المالية الدولية، فضلا عن الإصلاحات الإقتصادية والسياسية التي يتطلبها مسار الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وهنا نجد صانع القرار التركي ينحو مسالك سياسية في الشق الخارجي تمكنه من تطوير الإقتصاد وجعله أكثر تنوعا (سعيد، 2009، الصفحات 120-121).

إذن الأهداف الإقتصادية تجعل من تركيا بحاجة إلى الإنفتاح السياسي والإقتصادي بما في ذلك دول الجوار الإقليمي خاصة الأقطار العربية ذات الثروات الهائلة، بحيث يعقد الأتراك آمالهم على توجه السياسة الخارجية لدولتهم التي تخدم المصالح التركية بما يعود بالنفع على المواطن التركي وهذا تحت ما يسمى لدى العديد من الباحثين بالريع الإقتصادي للموقف السياسي (نفسه). وعليه يمكن القول أن منطق المصلحة الإقتصادية قد يكون محددا أساسيا لتوجهات تركيا الخارجية بحيث نجد مجموعة من المؤشرات المعبرة عن المواقف التركية في الشرق الأوسط مثل "مشروع مياه السلام" هو استراتيجية لتقليل التوترات بحكم ارتباط هذه الدول بعلاقات اقتصادية، إذا يبقى منظار صانع القرار التركي مثبتا على المصلحة الإقتصادية من خلال الإستفادة من مياه نهري سيحون وجيحون رغم وجود الخلافات بين الدول العربية وإسرائيل، الأمر الذي أدى إلى فشل المشروع رغم وجود رؤية تركية إيجابية لهذا المشروع (معوض، 1998، صفحة 142).

وفي نفس السياق نجد تركيا تحافظ على علاقاتها في مجالات عديدة اقتصادية مع إسرائيل المعادية للشعوب العربية والإسلامية، وهو كذلك مؤشر آخر على طغيان المصلحة الإقتصادية على فكر القادة الأتراك وهذا باعتبار أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية قوتان مؤثرتان في الشرق الأوسط، إذ كان لزيارة رئيسة الحكومة التركية تانسو تشيللر لإسرائيل في نوفمبر 1994 دلالة كبيرة على ذلك، بحيث تم التوقيع على العديد من الإتفاقيات الثنائية بين البلدين من بينها إقامة منطقة للتجارة الحرة ومشروع مياه السلام لنقل فائض المياه من تركيا إلى دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل، وكذا الإستعانة بخبراء إسرائيليين لإصلاح الأنظمة المالية التركية وتوقيع اتفاقات تعاون في مجالات الإتصال والبريد والتعاون العسكري وإسهام إسرائيل في تحديث طائرات (F4) التركية (معوض، 1998، صفحة 146).

وعليه يمكن القول أن صانع القرار التركي يحاول استثمار الموقع الجغرافي لبلده وإمكاناته الإقتصادية المتوسطة في رسم سياسة خارجية هدفها الرئيسي الحفاظ على الأمن القومي والإستقرار وذلك بغرض تعزيز مقدرات الدول المختلفة في كل المجالات، ولعل ما يعيشه المواطنون الأتراك حاليا ما هو إلا انعكاس لتوجهات دولتهم الخارجية، بحيث أصبح الإقتصاد التركي يصنف في المراتب الأولى عالميا مما يؤهلها إلى لعب أدوار إقليمية ودولية عالمية في السنوات القادمة.

ثانيا: دور الخلفيات التاريخية والحضارية في تحول السياسة الخارجية التركية

توصف السياسة الخارجية على أنها سياسة طموحة تهدف إلى بناء دور إقليمي وعالمي يعكس الإمكانات الخاصة بها خاصة تلك المتعلقة بالإمكانات التاريخية والحضارية، بحيث أطلق إسم "العثمانية الجديدة" على هذه السياسة، فوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 عزز هذا التوجه من خلال الطروحات التي جاء بها وزير الخارجية السابق الأستاذ أحمد داود أوغلو.

لقد جاء الأستاذ أوغلو بمجموعة من النظريات هدفها توجيه صانع القرار التركي وضبط سلوكه في التعامل مع الدول الأخرى، ويأتي في مقدمة النظريات "نظرية التحول الحضاري" التي يثبت من خلالها ضرورة مراعاة التوازن والإعتدال في التعاطي مع متغيرات الواقع وقوة الحق الأصيل، وذلك بالحفاظ على الحقوق والثوابت في ظل الصعود والهبوط الدائمين للحضارات، معتبرا في ذلك نظرية "نهاية التاريخ" التي جاء بها فوكوياما ما هي إلا مجرد محاولة لقطع الطريق على البدائل الحضارية الأخرى بتكريسها هيمنة المحور الأطلسي، إذ يأتي في مقدمة هذه البدائل المحور الحضاري الإسلامي وفي القلب منه تركيا وإيران وباكستان ومصر (محمد، في كتاب العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، 2012، صفحة 575).

وتعزيزا لما جاء به أوغلو نجد أن معرفة وضع تركيا الإيجابي والسلبي لا يتأتى إلا من خلال إظهار مسار التغير الذي طرأ على ميراثها التاريخي، فالدولة العثمانية كمصدر لهذا الميراث كانت تمثل حاكمية سياسية في مقابل أوروبا وهذه الحاكمية كان لها الفضل في تحرر أوروبا من البنية الإقطاعية، حيث كان للسياسة التي اتبعها سليمان القانوني اتجاه فرنسا الفضل في جعل أوروبا تنفتح على العالم من أجل اكتشاف طرق تجارية جديدة وعليه يمكن القول بأن هذا التراكم التاريخي جعل من تركيا تمتلك خصائص فريدة من نوعها على المستوى الإقليمي وغير الإقليمي (داود، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الصفحات 87-88). فالخلفية التاريخية لتركيا ومركزيتها في الحضارة الإسلامية تدفع بالقادة الأتراك إلى الإعتقاد بأن السياسة الخارجية التركية مهمة ومحورية لا للمنطقة فحسب بل للعالم أجمع، وذلك بالنظر إلى تركيا على أنها تشكل انسجاما بين مختلف الثقافات بحيث تقع بين العالم الغربي والعالم الأرثودوكسي والعالم الإسلامي، وهي ذات صلة ثقافية بها جميعا، ويتضح هذا كله من كونها بلدا مسلما عضوا في حلف شمال الأطلسي استطاع الجمع بين العديد من الثقافات السياسية تحت مظلة كيان سياسي واحد (محمد، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، صفحة 576).

هذه الطبيعة الحضارية لتركيا جعلت من بعض القادة الأتراك يتبنون النظرة المعتدلة مشكلين بذلك تركيبة اجتماعية جديدة لا هي علمانية بمفهوم اليمين الوسطي التركي ولا هي كمالية بالمعنى الذي عبّر عنه يسار الوسط التركي ولا هي إسلامية كما عُبّر عنه من طرف حزب الرفاه، ولكن هي تعبير عن إسلامية ويسارية ويمينية في صيغة جديدة لا تميل للمواجهة أو الإستقطاب، بل تنزع إلى تغيير الطبيعة

الأصولية للدولة الكمالية نحو الديمقراطية والتعددية والإعتراف بالآخر دون إقصاء (كمال، 2010، صفحة 360).

ثالثا: الجمهورية التركية (النموذج المغري)

إن النجاح الذي حققه الإسلام السياسي في تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان قد جعل التجربة التركية محط أنظار العديد من الأحزاب السياسية في مختلف الدول الإسلامية التي تسعى إلى الوصول إلى السلطة، باعتبار هذه التجربة تمثل منهجا قويما للوصول إلى درجة التقدم والرقي الذي حققته تركيا، بحيث استطاعت قيادة حزب العدالة والتنمية التوفيق بين المبادئ الإسلامية والمبادئ العلمانية التي رسخها أتاتورك وخلق نموذج جديد مغري بالنسبة للدول العربية والإسلامية. فالتقدم والحضور السياسي والإقتصادي والثقافي قد أثر بشكل كبير في اهتمامات شعوب المنطقة العربية والإسلامية بالنموذج الذي تقدمه تركيا، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي جاءت به العولمة بحيث أصبح صانع القرار التركي يسوّق عبر المسلسلات التركية المتلفزة لتوجهاته الإقتصادية والثقافية وحتى الدينية، إذ نجد تركيا تتفوق على نظيراتها في المنطقة مثل مصر والسعودية وإيران، وذلك بفضل ما تملك من صلات مؤسسية مع الدول الغربية كعضويتها في حلف الشمال الأطلسي (جان، 2011).

لقد كان للثورات في الوطن العربي والإسلامي الأثر الكبير في خلق فرصة العمر بالنسبة للحركات الإسلامية والعربية التي تنشد التغيير على شاكلة الجمهورية التركية من خلال إعادة النظر في المنظومة الفكرية والمفاهيمية تأثرا بالتجربة التركية، بحيث نجد صانع القرار التركي يتخذ من سياساته الداخلية والخارجية نموذجا يستخدمه كقوة ناعمة للعب أدوار إقليمية متقدمة في المنطقة تؤهله إلى درجة التألق العالمي (السعيد).

من جهة أخرى نجد النجاح الإقتصادي لتركيا في قدرتها على التكيف مع العولمة والأوربة والزيادة في المشاركة الإقتصادية الإقليمية والعالمية قد زاد من بريق هذا النموذج التركي لدى دول الربيع العربي تحديدا والعالم الإسلامي عموما، إذ أصبحت تركيا تشكل البديل الملموس بفضل سياسة خارجية متعددة الأبعاد والمستويات حتى أصبحت تمثل بديلا حضاريا لفرضية صدام الحضارات التي جاء بها المفكر الأمريكي هنتغتون (فؤاد، 2014، الصفحات 14-15).

هكذا إذن يمكن القول أن التحرك الكثيف لتركيا في العالم العربي والإسلامي بالإعتماد على إمكانات قوتها الناعمة قد يزيد من نفوذها الإقتصادي والسياسي في المنطقة بما يحد من تأثير القوى المنافسة لها وعلى رأسها إيران ذات التوجهات العدائية التي لا تروق للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، بحيث تصبح السياسة الخارجية التركية تلقى الأفضلية لزيادة نفوذها الإقليمي والعالمي في ظل الفراغ الذي يعاني منه الوطن العربي والإسلامي (السيد، 2012، صفحة 474).

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في المحاور السابقة نخلص إلى فكرة مفادها أن السياسة الخارجية لكل من إيران وتركيا تكاد تكون متشابهة من حيث الطموحات، وهذا راجع بنسبة كبيرة إلى الإرث التاريخي

والحضاري الذي تمتلكه هاتان الدولتان، إذ نجدهما تراهنان كثيرا على الدول العربية والإسلامية ككتلة واحدة بالتأثير في الجوانب النفسية والعاطفية لتحقيق أهدافها رغم وجود بعض التباينات المتعلقة بالمواجهة مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يبقى النموذج الذي تقدمه تركيا للعالم الإسلامي أكثر إغراءا من نظيره الإيراني، وذلك بسبب السياسة الذكية التركية خاصة في العقدين الأخيرين بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، في حين نجد الإيرانيين لهم من الأيديولوجية والخلفيات الفكرية التي جاءت بها ثورة 1979 ما يثير مخاوف الدول المجاورة وعلى وجه الخصوص دول الخليج العربي التي تتخوف من المشروع الإيراني في المنطقة، وهذا على إثر تصريحات عديدة من طرف القادة الإيرانيين على أن الخليج العربي هو خليج فارسي بامتياز، هذا الذي جعل النموذج التركي يحظى بقبول كبير حتى من طرف أمريكا التي تصنف إيران على أنها دولة مارقة تأتي في مقدمة دور محور الشر، خاصة بعد إلحاح طهران على تطوير برنامجها النووي.

وعليه نرى أن سياسة تركيا الخارجية ستؤدي أدوارا متقدمة على حساب السياسة الإيرانية وهذا في ظل وجود الصراع الدائر بين المشروع الإيراني والمشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، بحيث يبقى الطموح كبيرا والإمكانات محدودة مقارنة بالقيود التي تفرضها البيئة العالمية.

الإحالات والمراجع:

1. سليم، محمد السيد.تحليل السياسة الخارجية. ط 2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.
2. مقلد، إسماعيل صبري. السياسة الخارجية :الأصول النظرية والتطبيقات العملية. ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2013.
3. جلال، معوض. القوة الناعمة. مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الإستراتيجية، الإسكندرية، 2019.
4. فريديريك، راميل. اللاعبون المعاندون في النظام الدولي .سلسلة أوضاع العالم، (لاعبون جدد وواقع جديد) ,01 . يناير 1 .Vol. 2012، 11.
5. ميلاني، س و كارلوس ر. هل تغير القوى الناشئة النظام العالمي ؟ سلسلة أوضاع العالم (نهاية العالم الأحادي). الطبعة الأولى، يناير،2012، المجلد الكتاب الثاني.
6. عبد المهدي، عادل. إشكالية الإسلام والحداثة. الطبعة الأولى. بيروت : دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
7. إيمان، دني.الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة .الطبعة الأولى : مكتبة الوفاء القانونية للنشر، 2014.
8. بول، نوبل.السياسات الخارجية للدول العربية :تحدي العولمة. بهجت قرني وعلي الدين الدسوق، ترجمة:أحمد مختار الجمل .الطبعة الأولى .القاهرة، 2016.
9. حقي، توفيق سعد.السياسة الإقليمية التركية اتجاه الخليج العربي .2008 - 2002، العراق، العلوم السياسية، العدد 38.

10. جعفر، الطائي تاج الدين.استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي .دمشق :دار مؤسسة رسلان للنشر والتوزيع، 2013.
11. حميد، يعقوب عادل.العالم الإسلامي والتحديات، الموقع Lusailnews.net ، تاريخ الإصلاع، 12 07, 2018.
12. الشيخ راغب، معن بديع. السياسة الخارجية المعاصرة للدول الإسلامية المتحدة. الطبعة الأولى. عمان : الرضوان للنشر والتوزيع، 2013.
13. جعفر، الطائي تاج الدين. استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي. مرجع سابق.
14. أوغلو، أحمد داود. العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. [المترجمون] محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجديد. الطبعة الأولى. الدوحة : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.
15. جول، محمد زاهد. التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم. الطبعة الأولى. بيروت : مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013.
16. عبد الحي، سماح عبد الصبور. القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه لبنان 2005-2013. الطبعة الأولى. مكان غير معروف : دار البشير للنشر والتوزيع، 2014.
17. مسعد نيفين عبد المنعم. صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية. الطبعة الأولى. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
18. النعيمي، نوري أحمد. السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011. الطبعة الأولى. عمان : دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012.
19. عبد الحي، سماح عبد الصبور. القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه لبنان 2005-2013.
20. بيزن، إيزدي. مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران. [المترجمون] الصباغ سعيد. القاهرة : الدار الثقافية للنشر، 2000.
21. عبد الحي، سماح عبد الصبور. القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه لبنان 2005-2013.
22. العتيبي، منصور حسن. السياسة الإيرانية اتجاه مجلس التعاون الخليجي 1979-2000. الطبعة الأولى. دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2008.
23. زلاقي، حبيبة. تأثير التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية. ماجستير في العلوم السياسية : جامعة الحاج لخضر، 2009-2010.
24. العيساوي، مناحي. تاريخ الإطلاع: 14 12، 2018.] m.ammabaa.org.
25. فسيفس، نوح. تاريخ الاقتباس: 12 12، 2018.] raialyoum.com.
26. الحمداني، ضاري سرحان. سياسة إيران اتجاه دول الجوار. الطبعة الأولى. القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، 2012.
27. سريع، القلم محمود.العقيدة الأمنية الإقليمية الناشئة لإيران :المصادر الداخلية ودور المحددات الدولية . الخليج :تحديات المستقبل .الطبعة الأولى2005
28. محفوض عقيل سعيد. سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل. الطبعة الأولى. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

29. معوض، جلال عبد الله.صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية .الطبعة الأولى .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
30. عبد القادر، محمد. تحولات السياسة الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية. الطبعة الأولى. الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
31. أوغلو، أحمد داود. العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.
32. عبد القادر، محمد. تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية.
33. حبيب، كمال. الدين والدولة في تركيا المعاصرة: صراع الإسلام والعلمانية. الطبعة الأولى. القاهرة : مكتبة جزيرة الورد، 2010.
34. هل تركيا نموذج إسلامي نسعى إليه ؟.,موقع تبيان tipyan.com تاريخ الإطلاع 2018/15/12.
35. ماركو، جان.تركيا: قوة إقليمية في الشرق الأوسط. بيروت : مؤسسة الفكر العربي، 2011، سلسلة أوضاع العالم، الطبعة الأولى.
36. الحاج، السعيد. موقع الجزيرة للدراسات studies.aljazeera.net، تاريخ الإطلاع: 15 12 2018.
37. كيمن، فؤاد. توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط: سياسات ومصالح. الطبعة الاولى. أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.
38. سليم محمد السيد. الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الإستراتيجي. الطبعة الأولى. بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.